الانتخابات الاسرائيلية ٢٠٠٣

- ما الذي غيّرته هذه الانتخابات؟
- هل هي «انتخابات حاسمة» أم عودة على اللعبة السياسية المألوفة؟
- من هو المنتصر ومن هو الخاسر؟
- تهميش دور الناخبين العرب: عملية اختيارية أم قسرية؟
- أكاديميون عرب ويهود يحلّلون هذه الانتخابات:

* البروفسور سامي سموحة: محاضر في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا.
* د. ايلان بابيه: محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا.
* د. أسعد غانم: محاضر في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة حيفا.
* البروفسور كلمان ألتمان: محاضر في التخنيون بحيفا ونشيط حركات السلام.
* د. خليل ريناوي: محاضر في قسم الاعلام، ومدير مركز الجليل للبحوث الاجتماعية.
* د. حانا سفران: محاضرة في قسم دراسات المرأة بجامعة حيفا.

متسناع: خطاب الهزيمة.

عقب الانتخابات للبرلمان الاسرائيلي والتي جرت بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠٠٣ دعت مجلة «قضايا اسرائيلية» و«معهد اميل توما» في حيفا الى ندوة شارك فيها مجموعة من الاكاديميين اليهود والعرب لتلخيص الانتخابات، وقد جرت الندوة في قاعة المعهد.

كلمة الافتتاح قدمها الكاتب سلمان ناطور مدير تحرير «قضايا اسرائيلية» مدير معهد اميل توما، عارضاً أهم المواضيع المطروحة للبحث والنقاش، وهي: ماذا تعني نسبة التصويت المنخفضة وهل هي عدم ثقة «بالديمقراطية الاسرائيلية» أم بجهاز الحكم أم هي لا مبالاة كيف صوت العرب، وما هو السر في التمثيل الكبير للطبقة الوسطى، حركة «شينوي» وكيف هبط تمثيل حركة شاس؟ وهل شاس هي حركة اجتماعية أم ظاهرة دينية أصولية؟ والسؤال الأهم: كيف حدث ان شارون وحزب الليكود حققا هذا النجاح الكبير في الانتخابات بالرغم من كل الازمات التي تعصف بالمجتمع الاسرائيلي في ظل حكومة بقيادة شارون؟ وبالطبع هذا السؤال يطرح السؤال التالي: ماذا أصاب «اليسار» الاسرائيلي؟

البروفسور سامي سموحة

هذه الانتخابات لم تكن «انتخابات حاسمة»

سامي سموحة

في دراسة سريعة لنتائج الانتخابات، توصلت الى خمسة استنتاجات:

أولاً: هذه الانتخابات تشير إلى أن أجندة المجتمع الاسرائيلي هي أمنية سياسية، ولا تملك أية أجندة اجتماعية ولا أجندة تسوية، باختصار وببساطة متناهية، فإن كل من له علاقة بالموضوع الأمني والصراع الفلسطيني – الاسرائيلي يستطيع أن يكون صاحب قرار. صحيح أنه في اسرائيل سياسة هويات وانتماءات، ولكن هذه السياسة مرتبطة بالمسألة الأمنية أيضاً، وأولئك الذين لهم اعتبارات في هذه المسألة، أو أن طريقهم تبدو هي الأفضل، فإنهم هم المنتصرون. في هذه الانتخابات يمكن رؤية ذلك بوضوح، جاءت هذه الانتخابات على خلفية أزمة الانتفاضة وهي التي حسمت الانتخابات. إن ادعاء ايهود باراك أن الفلسطينيين هم الذين يتحملون المسؤولية وهم المذنبون، هذا الادعاء قبله الرأي العام اليهودي برمته، بما في ذلك اليسار مع بعض التحفظ.

إن أزمة اليسار، عملياً، حسمت المعركة الانتخابية. الجمهور اليهودي خائف جداً ليس فقط بسبب عمليات الإرهاب الفلسطيني القاتل والمنفلت، بل إن على الأبواب التهديد العراقي، وكذلك انتشار العداء لليهود في أوروبا، كل هذه الأمور كانت تحرك مشاعر الجمهور اليهودي، لقد أحس هذا الجمهور أنه مهدد فرد في هذه المعركة الانتخابية، بشكل فيه معاقبة للفلسطينيين بالذات.

ثانياً: هذه الانتخابات تشير الى أن الصراعات الأساس في المجتمع الاسرائيلي، هي الصراع بين اليمين واليسار، وبين المتدينين والعلمانيين وإلى حد ما بين اليهود والعرب. ولكن الصراع الأخير، بين اليهود والعرب، ليس مركزياً في نظر الجمهور اليهودي، بل الصراعان الأول والثاني. وقد رأينا ذلك بوضوح في المواجهة بين حركتي «شاس» و«شينوي»، كذلك رأينا المواجهة العنيفة بين اليسار واليمين المعرّفين في اسرائيل سياسيّن في الشؤون الأمنية وليس في الشؤون الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بنسبة التصويت المنخفضة، فإنني، شخصياً، لا أنفعل من انخفاض هذه النسبة. خيبة الأمل من النظام السياسي أصابت بالأساس اليسار الاسرائيلي، ومع أننا لا نعرف من هم الذين لم يشاركوا في التصويت ولكن الواضح أن نسبة التصويت في اليسار هي أقل من اليمين، وإلا يستحيل تفسير نتائج هذه الانتخابات، ولكنني لا أستغرب أن العديد من قوى اليمين لم يصوّتوا، كان هناك إحساس أن المشاركة في الانتخابات لن تغير النتيجة.

ولهذا السبب لم يذهبوا ليصوتوا، يمكن القول إن هذا شكل من أشكال الاحتجاج، فلم تكن مقاطعة عامة، وفي نهاية الأمر فإن نسبة التصويت في اسرائيل تعتبر عالية جداً، حتى وإن وصلت إلى ٦٨,٥٪، من ناحية فعلية إن نسبة ٦٨,٥٪ هي حوالي ٨٠٪، لأن سجل الانتخابات يشمل أناساً فارقوا الحياة، وأنا أعتقد أن ٨٠٪ من المصوتين اليهود شاركوا في الانتخابات، وهذه النسبة عالية جداً، ومع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي جرت فيها هذه الانتخابات، فإنني لا أسارع لاستخلاص أية نتائج من نسبة التصويت.

الاستنتاج الثالث، حول نتائج الانتخابات، ففي اعتقادي أن الجميع خسروا، هذه انتخابات خاسرين فقط، فكيف نعرّف الخسارة في الانتخابات؟ باختصار، الخسارة تعني هبوط التمثيل في الكنيست، فقد خسر حزب العمل و«شاس» و«يسرائيل بعلياه» والقائمة العربية والوحدة القومية، وأما «حيروت» فقد غابت عن الساحة. هناك العديد من القوائم التي خسرت هذه الانتخابات، أضف إلى ذلك أن القائمة التي لا تستطيع المشاركة في الائتلاف الحكومي هي أيضاً قائمة خاسرة لأنها لا تستطيع التأثير على السياسة. الأحزاب العربية بشكل دائم لا تستطيع المشاركة في ائتلاف حكومي، كذلك «ميرتس» لا تستطيع المشاركة وما يفاجئ في هذه الانتخابات هو أن قائمة «الوحدة القومية» (هئيعود هليئومي) اليمينية المتطرفة لن تكون في الائتلاف، هؤلاء أيضاً خسروا الانتخابات.

يمكن الإشارة إلى مقياس آخر للخسارة، وهو أن تعجز قائمة عن تحقيق برنامجها حتى عندما تكون قوية، وفي اعتقادي أن الليكود هو الخاسر الأكبر، هذه الانتخابات التي ضاعفت تمثيل الليكود في الكنيست، لن تمكنه إلا أن يؤلف حكومة يمين مصغرة، وهذا هو أفضل ما يمكن أن تفرزه هذه الانتخابات، عندها يثبت أن الليكود لا يستطيع ممارسة الحكم ولا تحقيق ما يرغب في تحقيقه. حزب الليكود يعرف أنه لا يستطيع أن ينفذ كل ما يريد تنفيذه، والآن فإن قائمة شينوي ضاعفت قوتها بشكل مذهل، فهل ستحقق برنامجها؟ هل سنشهد ثورة علمانية؟ حكومة علمانية وزواجاً مدنياً في القريب. هل ستحقق كل ما وضعته على جدول أعمالها؟ لا أعتقد.

طبعاً حزب العمل بهذا المعنى خسر الانتخابات، إذ إنه لا يستطيع تحقيق ما يحلم به. إنني لا أذكر انتخابات كان فيها الخاسرون بهذا العدد. كلهم خسروا شيئاً ما، وليس مجرد شيء صغير.

رابعاً: والآن إلى القضية الأهم، أود هنا أن أعرّف شكلاً معيناً من الانتخابات، وبعد ذلك سأتساءل إذا كانت هذه الانتخابات هي من نوع الانتخابات التي سأتحدث عنها، هناك انتخابات معروفة في المصادر المهنية في العلوم السياسية والاجتماعية، ونحن نطلق عليها صفة «الانتخابات الحاسمة» Critical Elections، فماذا تعني؟ إنها الانتخابات التي تفرز خارطة سياسية جديدة، وتحدث تغييرات كبيرة لا تبقى شهوراً معدودة فقط، بل تخلق حالة تغير كل الخارطة السياسية. في العام ١٩٧٧ مثلاً كانت انتخابات حاسمة وأود أن أذكركم أنه حتى العام ١٩٧٧ كان النظام السياسي الحزبي في اسرائيل يتميز بأنه نظام الحزب الواحد المركزي، أي أننا كنا نعرف مسبقاً قبل هذه الانتخابات، من هو الحزب الذي سيشكل الحكومة بصرف النظر عن نتائج الانتخابات، دائماً كان حزب «المباي» (حزب العمل سابقاً) منذ نهاية سنوات العشرين وحتى العام ١٩٧٧، الحزب القائد الذي يشكل الحكومة، هذا ما نسميه نظام الحزب المركزي. انتخابات ١٩٧٧ هدمت هذا النظام وشكلت نظاماً جديداً، نظام الكتلتين اللتين تشكلتا العام ١٩٧٧ والعام ١٩٨١. أفرزت هذه الانتخابات كتلتين وأما بقية الأحزاب فإنها تنضم إلى إحدى الكتلتين. أود أن أتساءل: هل هذه الانتخابات (٢٠٠٣) هي انتخابات حاسمة؟ هل انتظم المصوتون ضمن نظام جديد؟

هناك أربع إمكانيات يمكن أن تجعل هذه الانتخابات حاسمة، وسأتناول كل إمكانية على انفراد، لكي أثبت أن هذه الانتخابات لم تكن حاسمة، ولكن هذا ليس أكيداً لأننا إذا أردنا أن نقرر إذا كانت الانتخابات حاسمة، فيجب النظر إليها بعد عشر سنوات أو أكثر، وما يمكن فعله اليوم هو محاولة التحليل والاعتقاد أننا نسير في اتجاه وجود حالة كهذه.

الإمكانية الأولى: هناك زملاء في العلوم السياسية يتحدثون عنها بجدية وهي أن هناك إمكانية لوصف هذه الانتخابات بأنها حاسمة، ليس فقط بانتصار حزب الليكود، بل بأن الليكود أصبح الحزب المهيمن وبفضل الليكود يتحول اليمين إلى القوة المهيمنة، وهذا يعني أننا نعود إلى ما قبل العام ١٩٧٧، ولكن بشكل معاكس، اليمين أصبح الكتلة الأكبر على المدى المنظور. إنه يهيمن على الجمهور ويمثل روح العصر. في نظر الجمهور فإنه يملك الأجوبة على المعضلات الوجودية التي تواجه الدولة والمجتمع، وهو سيحافظ

على بقائه في الحكم لسنوات طويلة، إذ يحظى بأكثرية ثابتة. أنا شخصياً أعتقد أن لا أساس من الصحة لهذه التوقعات، لكي تكون قوة مهيمنة، عليك إقناع الناس بأنك صاحب أيديولوجيا عادلة وعملية قابلة للتطبيق. أعتقد أن الليكود اليوم هو بلا أيديولوجيا متفق عليها في الليكود نفسه، وحزب الليكود ليس واثقاً أنه يستطيع تطبيق ما يرغب به. ولذلك ليس هناك وضع يجعل الليكود حزباً مهيمناً. أضف إلى ذلك أن فوز الليكود بثمانية وثلاثين مقعداً يمكن الاعتماد عليه، فهذا ليس ثابتاً وقد تتغير الظروف في السنوات القليلة المقبلة وعندها فإن الليكود سيفقد هذه القوة. أعتقد أننا لسنا في وضع يمكن وصفه بأنه انتقال النظام السياسي إلى نظام الحزب المركزي.

الإمكانية الثانية هي أن حزب العمل سيفقد موقعه كحزب قادر على الوصول إلى الحكم. إن هذا سيغير النظام السياسي في اسرائيل. قبل الانتخابات كان هناك أحاديث حول انتقال حزب «شينوي» إلى موقع الحزب الثاني في الدولة على حساب حزب العمل. لا أعتقد أن هذا أمر واقعي، وبالذات إذا اختار حزب العمل البقاء في المعارضة وإعادة بناء نفسه من جديد. إن لحزب العمل تقاليد ودوراً تاريخياً، فهو الذي أقام المجتمع الاسرائيلي ودولة إسرائيل، فهو لم ينهِ دوره، ومن ناحية عقائدية بإمكانه أن يبني نفسه من جديد.

الإمكانية الثالثة حول اعتبار هذه الانتخابات حاسمة متعلقة بحزب «شينوي» الذي أصبح حزباً كبيراً وكان يمكن أن يكسر نظام الكتلتين، أي التحول إلى نظام الكتل الثلاث، المركز، اليمين واليسار، بحيث أن المركز يقرر من يشكل الحكومة. عندها فقط يمكن الحديث عن نظام جديد. في انتخابات ١٩٧٧ نشأت قائمة «داش» (ديمقراطية وتغيير) عندما تغير النظام، فربما أننا نعود إلى الحالة في العام ١٩٧٧، ولا أعتقد أن حزب «شينوي» يقف في هذا الموقع، مع أن هذا التقدير سابق لأوانه. لأجل ذلك يجب انتظار الانتخابات المقبلة لكي نرى إذا كان لحزب شينوي مؤيدون ثابتون وليس فقط من الذين خيّب الليكود آمالهم أو حزب العمل أو ميرتس، لقد هدد شارون شينوي بأنه سيذهب إلى انتخابات جديدة باعتبار أن هذه الانتخابات ستحطم شينوي. إن حزب شينوي لا يستطيع «تسويق» الثورة العلمانية ولا الحكومة العلمانية إذ ثبت استحالة تأليف حكومة كهذه.

الإمكانية الرابعة لاعتبار الانتخابات حاسمة هي إذا قاطع الجمهور العربي الانتخابات وتخلى عن كتلة اليسار، أي: إذا تنازل معظم العرب عن الجهاز البرلماني. هذا الوضع سيعتبر تغيراً جديداً على الجهاز البرلماني. اليوم، العرب هم جزء من كتلة اليسار، لو أنهم قرروا بأكثرية كبيرة مقاطعة الانتخابات كما فعلوا في العام ٢٠٠١، لأضعفوا كتلة اليسار بشكل كبير ولكان على هذه الكتلة تجنيد أغلبية يهودية بواسطة التوجه إلى الجمهور اليهودي ما يعني تغيير طابع اليسار وإضعافه. هذه الحالة، لو تمت، لاعتبرت وضعاً جديداً في النظام السياسي.

نتائج الانتخابات بين العرب، تثبت أن الجمهور العربي لم يقاطع الانتخابات، ولا يريد أن يكون خارج الجهاز البرلماني. إنه يعتقد أن الجهاز البرلماني ضروري جداً له، وأما نسبة التصويت المنخفضة قياساً مع النسبة بين اليهود، هي كما كانت في السابق، ولذلك فإنني لا أعتقد أن تغيراً جذرياً قد طرأ على النظام السياسي. وفي نهاية الأمر أرى أن هناك استمرارية للوضع الذي كان وليس تغيراً.

د. إيلان بابيه

الدكتور إيلان بابيه

هذه الانتخابات تكشف عن القطيعة بين المجتمع والنظام.

رؤيا الدكتور سامي سموحة المتفائلة هي باقامة حكومة يمينية متطرفة وضيقة، لا أريد ان أسأله ما هي رؤياه المتشائمة، لا أعرف ماذا يمكن ان تقوم به حكومة يمين ضيقة، مع انني مبدئياً اوافقه الرأي، فهذا اسلوب لينيني ان تكشف الشر لاقناع الناس بالتوجه الى ما هو ايجابي اكثر. هذا امر معقول واعتقد انه اذا لم تكن هذه هي الاخبار الطيبة، فانها الاخبار الوحيدة الطيبة، فليس هناك ما يقال سوى التعبير عن الامل بان التطرف في السياسة الاسرائيلية، سوف يكشف للعالم، ولنا، ضرورة التعامل مع اسرائيل بشكل مختلف، وربما ان تغيير التعامل مع اسرائيل سيعمق الوعي لدى قطاعات معينة بين

نتائج الانتخابات بين العرب، تثبت أن الجمهور العربي لم يقاطع الانتخابات، ولا يريد أن يكون خارج الجهاز البرلماني. إنه يعتقد أن الجهاز البرلماني ضروري جداً له، وأما نسبة التصويت المنخفضة قياساً مع النسبة بين اليهود، هي كما كانت في السابق، ولذلك فإنني لا أعتقد أن تغيراً جذرياً قد طرأ على النظام السياسي. وفي نهاية الأمر أرى أن هناك استمرارية للوضع الذي كان وليس تغيراً.

الجمهور الاسرائيلي ممن اصابتهم اللامبالاة السياسية، أو اتجهوا نحو المركز، فيشكلون ائتلافاً سياسياً آخر من شأنه تغيير معركة الانتخابات، وعندها تطلق عليها التسمية «انتخابات حاسمة». اعتقد ان هذه الانتخابات ترمز الى قطيعة تتعمق أكثر وأكثر بين مفهومين: الاول هو «المجتمع» والثاني هو «السياسة»؛ اعتقد ان المجتمع الاسرائيلي ليس مماثلاً للسياسة الاسرائيلية، واعتقد أنه بدأت تظهر هوة بين الجهاز السياسي وبين عناصر مهمة في المجتمع الاسرائيلي، اعتقد ان بين العناصر التي اختارت قطع علاقتها بالنظام السياسي واللعبة السياسية، هناك أُناس شاركوا في الانتخابات الاخيرة، ولذلك فان هذه العناصر لا تشمل فقط الذين قاطعوا الانتخابات، وانما بعض الذين صوّتوا لقوائم واحزاب احتجاج وكراهية وما اسميه أحزاب البند الواحد، أي التي تمحور معركتها الانتخابية على موضوع اجتماعي واحد فقط يعبر عن كل عقد الحياة، ولكن في الواقع حتى اولئك الذين صوتوا لهذه الاحزاب يدركون انها لا تعبر عن كل عقد الحياة. فبالاضافة الى جميع الذين لم يصوّتوا، سوف اشمل معظم الذين صوتوا لحركة «شاس» و«شينوي» باعتبارهم لم يشاركوا في اللعبة السياسية بكاملها.

اعتقد ان نسبة المقاطعة وعدم المشاركة من بين الناخبين الفلسطينيين في إسرائيل سوف تتضاعف، وهذا يعني ان النظام السياسي يلعب لعبة معينة واجزاء مختلفة في المجتمع الاسرائيلي يلعبون لعبة اخرى.

أما كيفية ممارسة اللعبة خارج النظام السياسي فانها تتعلق بكمية الاموال التي تمتلكها وبامكاناتك المادية، ففي الأحياء الغنية هناك عملية خصخصة، خصخصة تامة لكل الخدمات التي يقدمها الجهاز السياسي، التعليم، الأمن، الرفاه الاجتماعي، البيئة، الثقافة والهوية، وكل شيء. فان نسبة كبيرة من هؤلاء الناس لا يصوتون لانهم يتساءلون: لماذا علينا ان نصوت؟ ماذا تقدم لنا الدولة: التعليم؟ نحن نُعلّم أولادنا ونموّل تعليمهم. الشرطة؟ منذ مدة لا نعتمد على الشرطة، بل على خدمات شركات الحراسة الخاصة، جوازات السفر؟ لمعظمنا جوازات سفر من دول اخرى لاننا نفكر بترك البلاد في يوم ما، نحن نهتم بحياتنا الثقافية، وجودة البيئة ونحن نقرّر نظام حياتنا اليومي، نحن لا نتوجه الى وزارة الثقافة او الى اية مؤسسة لتقدم لنا خدمات ثقافية؛ أي اننا نؤّفر لأنفسنا كل ما نحتاج اليه، هناك العديد من الناس الذين ينتقلون للعيش في هذه الأحياء، هذه أحياء غنية جداً، واما في الأحياء الفقيرة والتي تعاني من التمييز الاجتماعي والاقتصادي فلا يمكن خصخصة الخدمات، لان الأموال لا تتوفر من أجل الخصخصة، وليس بامكان السكان في هذه الأحياء قطع صلاتهم بالمؤسسة الحاكمة، مع انهم يريدون قطع هذه الصلات، ولذلك فان نقمتهم ومشاعر الاحتجاج عندهم تتحول الى احزاب وسياسيين من اسخف ما أوجدته السياسة البشرية..

اعتقد ان المصوتين لحزبي «شاس» و«شينوي» يمكن اعتبار تصويتهم احتجاجياً، انهم لا يبدون اهتماماً بالمؤسسة السياسية، فلا يهم هؤلاء المصوتين اذا كان لشينوي او شاس وزير للرفاه الاجتماعي أو التعليم أو الاقتصاد. لقد وضع مصوتو شاس بطاقة احتجاج ليقولوا للاشكناز ما يفكرون به عنهم من خلال خمسين عاماً، كذلك فان مصوّتي شينوي وضعوا بطاقة ليقولوا للمتدينين الاصوليين ما يفكرون به عنهم في خلال خمسين عاماً. ليس مصادفة ان تومي لبيد، رئيس حزب شينوي، جاء من التلفزيون ومن برنامج سياسي سطحي، وفيه خطاب شعبوي يوازي الخطاب السياسي الشعبوي الذي يمثله الحاخام عوفاديا يوسف. انني اوافق سامي سموحة على ان هذه الانتخابات ليست حاسمة بالمعنى الذي شرحه ولكنها حاسمة فيما يتعلق بالقطيعة بين

الجمهور وبين السياسيين والمؤسسة السياسية الحاكمة الذين سيتخذون القرارات المرتبطة المرتبط بحياتنا مثل: الحرب والتوقيع على اتفاقات سلام والبرامج الاقتصادية القاسية، وما يتعلق بجودة البيئة، هؤلاء الناس سوف تنتخبهم اقلية آخذة في التقلّص.

ان المجتمع الذي يتجه نحو الخصخصة يتحوّل الى مجتمع اصولي وفي أحيان اخرى الى مجتمع غير مبالٍ، وفي هذه الحالة فان الجهاز السياسي يشعر انه ليس ملزماً بتقديم التقارير للشعب والمجتمع، انها تبني نفسها ككيان مستقل عن المجتمع، ممّا يعطّل أجهزة الرقابة الديمقراطية التي تتابع عمل ونشاط السياسيين والمؤسسة الحاكمة.

السياسيون في مثل هذا الوضع يشعرون انهم محررون من تقديم اي حساب ولذلك بامكانهم ان يفرضوا مواقف سياسية اعتبرت هامشية، وجنونية في معارك الانتخابات السابقة ويحوّلونها الى سياسة، لانهم محررون من الضوابط والرقابة، مثل الترانسفير، فهم ليسوا بحاجة الى اليمين المتطرّف من أجل تنفيذ سياسة الترانسفير، فبعد مؤتمر هرتسليا في شباط ٢٠٠١ هناك تيار مركزي يتحدث علانية عن الترانسفير، هل هم بحاجة الى حزب يميني متطرف؟ لا، انهم ليسوا بحاجة، اضف الى ذلك انهم قادرون على اضفاء الشرعية على افكار وايديولوجيا اليمين المتطرف، ومصدر هذه القدرة يأتي من ان المجتمع يرى نفسه في واد وهم في واد. المجتمع يهتم بقضايا التعليم والصحة والأمن والخدمات المدنية والسياسيون يتخذون القرارات الكبيرة، كذلك ان مؤسسات مجتمعية مثل وسائل الاعلام والمؤسسات الاكاديمية التي من المفروض ان تكون نقدية، بطبيعة الحال، هذه المؤسسات ليست كذلك. اعتقد ان النظام السياسي سوف يتشكل من اربع مجموعات: الاولى، هي مجموعة كبار الموظفين الاداريين والمحاكم وبعض مؤسسات السلطة التنفيذية، بينهم مجموعة من الموظفين الذين يهمهم حياتهم الخاصة فقط ولا يعنيهم سوى اعمالهم ومصالحهم الفردية، هؤلاء ليسوا نقديين واهميتهم هي ليست بما يفعلونه بل بما لا يفعلونه، في وزارة الخارجية العديد من هؤلاء الموظفين اذ تجد بينهم من يقول لك انه نائب مدير اداري لشؤون الشرق الاوسط، مع ان اسرائيل ليس لها علاقات مع دول في الشرق الاوسط، وهذا يعني انه بلا عمل، ولكن يقنعك انه يعمل ساعات اضافية فيتحدث عن مكتبه، عن ادخال الحاسوب وتنظيم المكتبة واقالة سكرتيرة وتعيين سكرتير، والى غير ذلك.

المجموعة الثانية، هي مجموعة من الاشخاص التافهين النفعيين وغير المبدئيين، ويمكن اعتبار نواب «شاس» الجدد من بين هذه المجموعة. دائماً ساد الاعتقاد ان احداً من نواب شاس لن يغير موقفه وانتماءه وهم تحت امرة الحاخام عوفاديا يوسيف، ولكننا رأينا في الانتخابات الاخيرة ان البعض منهم نسي شاس والحاخام عوڤاديا والتوراة وتوجه الى حزب «عام ايحاد» (عمير بيرتس) ليضمن مقعده في الكنيست.

المجموعة الثالثة، هي مجموعة المتعصبين ايديولوجياً، هذه المجموعة اذا كنت تتماثل معها فلا تسميها متعصبة، واذا كنت تخاف منها، فتقول عنها انها متعصبة، ولكن هناك مركب اعتبره ايجابياً في حياتنا السياسية، انها الرؤيا الشاملة وتمثلها المجموعة الرابعة التي تجمع بين المصلحة الخاصة والايديولوجيا، مصلحة المجتمع. وأقدمها مثالاً على ذلك الجمهور الفلسطيني في اسرائيل. فهناك العديد من الطاقات السياسية في المجتمع الفلسطيني في اسرائيل التي تعمل ضمن ما يسمى المنظمات غير الحكومية، هذه المنظمات تعتقد انها تستطيع تحقيق انجازات خارج البرلمان والاحزاب السياسية في المسائل القضائية والتربوية والصحة والثقافة وغيرها. وهي تريد ان تقول انها تبني مجتمعها المدني بلا علاقة بالمؤسسة السياسية للدولة، مع كل ايجابيات هذه الظاهرة الاّ انها في نهاية الامر، تترك للمؤسسة السياسية كل الحرية بالتصرف الانفرادي والجنوني، انها تستطيع اتخاذ القرارات المأساوية، ولذلك هناك ضرورة لاعادة النظر بهذه الحال التي آلينا اليها والتي انعكست في الانتخابات الاخيرة. هل نترك للمؤسسة السياسية حرية العمل والحركة دون تدخل وضوابط. هناك دول في العالم يسمح وضعها الاجتماعي والاقتصادي بمثل هذه القطيعة، هذه الدول التي تسود فيها المساواة والعدالة الاجتماعية، نحن لا نعيش في دولة كهذه واعتقد ان هذه الانتخابات تفصل بين السياسة والمجتمع الاسرائيليين. المؤسسة السياسية غير مسؤولة وتصدر عن سياسات خطيرة جداً، فهل ننتظر الى ان يهدم كل شيء لكي نستيقظ؟ وعندها لن تجد الناس الصالحين لكي تقوم معهم بالعمل الصالح. ان ما تشير اليه هذه الانتخابات بشكل واضح، هو ان ما كان هو ما سيكون، ولكن بشكل أسوأ بكثير.

الدكتور أسعد غانم

انتخابات حاسمة لأن اليمين سيمنع العودة الى كامب ديڤيد

د. أسعد غانم

أعتقد أننا لا نستطيع فهم سلوك الناخب الاسرائيلي دون رؤية المجتمع الاسرائيلي برمّته، ولا يمكن تحليل نتائج الانتخابات دون العودة الى الاسباب التي كانت وراء اجراء هذه الانتخابات.

يجب ان نذكر ان شارون كان يحظى بتأييد الأكثرية في الكنيست ومع ذلك فقد اختار الذهاب الى الانتخابات لماذا؟ لأنه رفض إملاءات أحزاب فئوية مثل شاس وقوائم المهاجرين الروس.

يعود البروفسور سامي سموحة في تحليله الى التفسير التاريخي القائم على الوضع الأمني، مثلما ان البروفسور كيمرلينغ يفسره بالمواجهة بين التيار المدني والتيار الغيبي، وفي هاتين الحالتين هناك محاولة لاعتبار المجتمع الاسرائيلي مجتمعاً ديمقراطياً: مثل الديمقراطيات القائمة في الغرب، وهذا خطأ.

نلاحظ في العقد الأخير ان الوضع السياسي في المجتمع الاسرائيلي لم يكن ثابتا، وان النظام لم يكن منتظماً، فقد جرت انتخابات بمعدل كل ثلاث سنوات وأقل، بينما القانون ينص على اجراء الانتخابات كل اربع سنوات. كذلك ما نلاحظه هو أن الحلم التاريخي الذي تمسك به حزب المباي (العمل لاحقاً) باقامة مجتمع يهودي ديمقراطي، فشل فشلاً ذريعاً. اليمين هو الذي يسيطر على الحكم في اسرائيل وله برنامج يختلف كثيراً عن برنامج حزب العمل. إن ما يميز السياسة الاسرائيلية هو ما يسمى (في علم الاجتماع) سياسة الانتماءات، ففي العام ١٩٩٢ حسم المهاجرون الروس نتائج الانتخابات، وفي العام ١٩٩٦ ايضاً وفي العام ١٩٩٩ الروس والمتدينون، وفي العام ٢٠٠١ (الانتخابات لرئاسة الحكومة) الناخبون العرب، هذا يعني ان القوى المؤثرة في هذا المجتمع هي القوى الفئوية: العلمانيون والمتدينون، الروس والاسرائيليون، الشرقيون والاشكناز، وقد نجح الليكود لأنه يظهر كمدافع عن اليهود الشرقيين، بينما حزب العمل وشينوي يعتبران في نظر الجمهور اليهودي حزبين اشكنازيين.

علينا ان نذكر انه باستثناء العرب الفلسطينيين في اسرائيل فإن جميع الفئات الاخرى تتجه نحو اليمين، ولذلك فإنني خلافاً للبروفسور سامي سموحة، اعتبر ان هذه الانتخابات حاسمة لأنها ستؤثر كثيراً على السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بالسلام. اليمين سيبذل كل الجهود لوقف عملية السلام واللاعودة الى طريق كامب ديڤيد. هذا هو الحسم التاريخي الذي حققه اليمين، واعتقد أن اليمين سوف يتعزّز أكثر وأكثر في المستقبل.

إن سياسة الانتماءات تساعد على النضال على اساس تحقيق المصالح الفئوية، وليس المدنية، وقد فشل العرب في نضالهم المدني من اجل تحقيق المساواة. اذ ان اليسار الاسرائيلي تجاهل هذا النضال ولم يعترف به ولم يتجاوب معه، ولذلك فإن الأمل الوحيد امامهم بعد نتائج الانتخابات هو ان يجعلوا نضالهم فئويا، مثل الآخرين.

اعتقد ان هناك ثلاث ظواهر جديرة بالاهتمام:

١) نسبة التصويت المنخفضة بين اليهود ١٢-١٣٪ عن المعدل، وهذا بمثابة هدية للعرب اذ لم يتهموا بصعود اليمين.

٢) لم يصوت اليهود لأنهم «قرفوا» من السياسة الاسرائيلية، ولكن العرب لم يصوّتوا (٢٥٪ أقل من انتخابات ٩٩) بسبب دعوة المقاطعة التي صدرت عن حركة أبناء البلد والحركة الاسلامية وقوى أخرى. أعتقد أن هذه الظاهرة هي الأهم في تاريخ الجماهير العربية في اسرائيل منذ العام ١٩٤٨. وما أدى الى ذلك هو محاولة الغاء قوائم عربية، وتصنيف العرب كتيار اسلامي وشيوعي وقومي...

٣) لقد هبطت نسبة المصوّتين للقوائم العربية بين العرب أنفسهم، بسبب عدم الثقة بهذه القوائم.

هل هذا الوضع سيخدم العرب أم لا؟

الاجابة على هذا السؤال مرتبطة بمحاولة اليسار الاسرائيلي إعادة بناء نفسه وقوته، وقد لا يجد العرب عند البحث عنهم، وفي هذا الوقت سيعزز اليمين مواقعه الى أن يجد اليسار اليهودي والعرب المعادلة الصحيحة للتعاون.

برفيسور كالمان التمان:

تدهور اليسار الاسرائيلي وهبوط «الجبهة» بين اليهود

كالمان إلتمان.

ساهم يوسي سريد، بتأييده لادعاء إيهود باراك بأنه «لايوجد شريك في مفاوضات السلام»، مساهمة كبيرة في تقويض صدقية معسكر السلام وبضمنه حركة «ميرتس». وينتهج سريد اليوم (وكذلك الحال مع المرشح لخلافته في زعامة الحركة ران كوهين) موقفًا اكثر تشدداً من موقف يوسي بيلين الذي ساند في حينه الشعار الكاذب حول «اقتراحات باراك السخية» بعد مؤتمر كامب ديفيد. ولا يزال سريد يصرح، حتى عقب تراجع أو ضمور «ميرتس» في الانتخابات البرلمانية الاخيرة، بأنه «لا يمكن اقناع الجمهور بضرورة التفاوض مع الفلسطينيين» (هآرتس ٢٠٠٣/٢/١٠). وينضم اليه ران كوهين في التقدير بانه كان يتوجب على «ميرتس» التحفظ من عرفات قبل فترة طويلة من تعبيرها عن هذا الموقف. في المقابل يعتقد بيلين ان التنصل من عرفات ما كان ليحول دون فشل «ميرتس» في الانتخابات، ويشير الى ان «عرفات» هو المفتاح لكل زعامة السلطة الفلسطينية.

اذا كانت «ميرتس» لا تستطيع التحرر من هذه المواقف الكارثية ضد السلام فانها ستمضي بلا شك في تدهورها وانحدارها المحتوم نحو الهاوية السياسية التامة. مع ذلك فانني لا اتفق مع الاستنتاج القائل بأن معسكر اليسار ومعسكر السلام القديمين قد عفا عليهما الزمن. فمعسكر السلام وجماعات الاحتجاج الاجتماعي ورافضو التجنيد والخدمة في المناطق المحتلة سيكتسبون حتماً المزيد من القوى والتنامي ازاء السياسة المفلسة التي يتبعها شارون وازاء الواقع الاجتماعي الذي يواجهنا.

والحقيقة التي لا مراء فيها هي ان هذه الحركات سوف تتمتع اعتبارًا من الآن بتمثيل برلماني مقلص، الامر الذي سيجعل من الصعب التأثير على الرأي العام لجهة رفض الخيارات العسكرية الشارونية.

الموضوع الاساسي لهذا المقال هو تحليل التطورات الداخلية في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) خلال الانتخابات العامة الاخيرة. وفي هذا الصدد سوف اورد الارقام التالية، التي نشرتها لجنة الانتخابات المركزية، مع مقارنات بين نتائج الانتخابات للكنيست الـ١٦ (٢٠٠٣) والكنيست الـ١٥ (١٩٩٩).

مجموع الاصوات التي حصلت عليها قائمة الجبهة + التغيير (الطيبي) في انتخابات الكنيست الـ١٦ هو: ٩٣٨١٩. ومجموع الاصوات لقائمة الجبهة في انتخابات الكنيست الـ١٥: ٨٧٠٢٢ (مجموع الاصوات لقائمة الجبهة في الكنيست الـ١٤: ١٢٩٤٥٥)

وعلى افتراض ان وجود الطيبي في قائمة «التجمع الوطني الديمقراطي» في الانتخابات للكنيست الـ١٥ جلب ٢٠ الف صوت (هذا الرقم اقل من مقعد – وقد كان في الحساب النهائي وفق طريقة بدر – عوفر، في الانتخابات الحالية نحو ٢٤٥٠٠ صوت) فاننا سنجد ان مجموع الاصوات التي اعطيت لـ قائمة الجبهة والطيبي في انتخابات ١٩٩٩ بلغ تقريبا ١٠٧ الاف صوت. وعليه فقد تقلص عدد الاصوات التي حصلت عليها الجبهة والطيبي في الانتخابات الاخيرة بنحو ١٣ الف صوت (حتى لو افترضنا ان الطيبي ادخل عبر القائمة المشتركة بشارة – الطيبي في العام ١٩٩٩ ما يعادل نصف مقعد فقط (١٢ الف صوت) فان ذلك لا ينفي ان هبوطا قد طرأ على عدد الاصوات الاجمالي).

(لكي تكتمل الصورة يجب الاشارة الى ان نسبة التصويت في صفوف الناخبين العرب في هذه الانتخابات كانت ٦٢٪، وفي الانتخابات السابقة ٦٩٪. في المقابل فقد انضم في هذه المرة عدد كبير من الشبان الذين مارسوا الانتخاب للمرة الاولى).

ادى الهبوط الملموس في التأييد للقائمة المشتركة، الجبهة – الطيبي، الى تقليص تمثيلها في الكنيست من (٤) مقاعد (الجبهة ٣، الطيبي ١) الى ٣ مقاعد (الجبهة ٢ الطيبي ١).

(كان للجبهة فائض اصوات كبير انتقل الى قائمة (التجمع – عزمي بشارة) بموجب اتفاق فائض الاصوات بين القائمتين والذي اكسب «التجمع» مقعدا اضافيًا. في انتخابات العام ١٩٩٩ حصلت القائمة العربية الموحدة على مقعد اضافي من فائض اصوات الجبهة).

وفيما يتعلق بالناخبين اليهود فقد كان تراجع التأييد (للجبهة) في صفوفهم كبيراً جداً. فيما يلي اعداد الناخبين اليهود في التجمعات البلدية (القائمة لا تشمل يافا وحيفا وعكا وبئر السبع واللد والرملة والناصرة العليا، ولا تشمل المغلفات المزدوجة ايضاً). الارقام المسجلة بين قوسين تمثل عدد ناخبي الجبهة في العام ١٩٩٩.

– ايلات ٣٦ (٤٩)، بيت شيمش ١٠ اصوات (١٠)، نحشون ٠ (١٥)، نافية شلوم ١٩ (٠)، مبسيرت تسيون ٣٣ (٤٥)، كريات غات ٧ (١١)، عراد ١٢ (٢٧)، عومر ١٠ (١٨)، عسقلان ٢٤ (٣١) ، كفار مناحيم ١١ (١٢)، اشدود ٣٦ (٤٨)، رحوبوت ٣٧ (٦٤)، ريشون لتسيون ٦٤ (٩٩)، نيس تسيونا ١٥ (١١)، بات يام ٦٨ (١٢٧)، حولون ٥٧ (١٣٠)، رمات غان ١٢٩ (٢٦١)، بني براك ١٨ (٣٥)، اور يهودا ١٠ (١٤)، غبعات شموئيل ٠ (١٠)، غفعات يام ٦٧ (٨٩)، هرتسليا ٧٩ (١١٤)، روش هعين ٧ (١٣)، هود هشارون ٢٣ (٤٧)، رمات هشارون ٤٣ (٨١)، بيتح تكفا ٦٠ (١٢٣)، رعنانا ٤٢ (٩٤)، كريات اونو ٢٨ (٤٦)، كفارسابا ٦٤ (٨١)، نتانيا ٢٢ (٤٨)، الخضيرة ١٧ (٢٧)، زخرون يعقوب ٥ (١٠)، نيشر ٩ (١٢)، كريوت: آتا – بياليك، موتسكين، طبعون وكريات يام – ٦٦ (١٠٢)، نهاريا ٤٤ (٣٦)، العفولة ٩ (١٤)، كرميئل ٤١ (٣١)، صفد ٢٨ (٣٠)، طبرية ٧ (١٦).

مجموع الناخبين في التجمعات البلدية: ١٢٥٧ (٢٠٣١) وهي تشكل٩ر٦١٪ مقارنة مع الكنيست الـ ١٥.

القدس (بدون ابو غوش): ٧٦٠ (١١٩٥) تشكل٦ر٦٣٪ مقارنة مع الكنيست الـ١٥.

تل ابيب (بدون يافا).. ١٢٥٠ (١٨٠٠) تشكل ٤ر٦٩٪ مقارنة مع الكينست الـ١٥.

في المدن المختلطة المشار اليها وفي المغلفات المزدوجة يصعب الفصل بين الناخبين اليهود والعرب ولذلك لم تحسب ضمن العينة المحدودة المذكورة اعلاه والتي نلاحظ فيها هبوط الصوت اليهودي الى ٦٥٪، من ٥٠٢٦ الى ٣٢٦٧. ولا يدور الحديث عن عدد كبير من الناخبين، فهؤلاء يشكلون اقل من مقعد واحد .

هذا علماً ان الكثيرين من هؤلاء الناخبين كانوا ولا زالوا نشطاء في جماعات الاحتجاج والسلام المختلفة، والذين شعروا، حتى ولو لم يكونوا أعضاء في الجبهة، بأن قائمة حداش (الجبهة) تعبر عن مواقفهم وتشكل متحدثاً بلسانهم. وكانت «الجبهة» قد حافظت على مدى سنوات كثيرة على انصارها ومؤيديها الذين ازداد عددهم ببطء بعدما كادوا يتلاشون اثر الانشقاق في الحزب الشيوعي الاسرائيلي العام ١٩٦٥.

خلال العامين الاخيرين، اي منذ اندلاع الانتفاضة الحالية برزت ظاهرة واضحة اشارت الى ازدياد وتنامي نفوذ الجبهة ونسبة التأييد لها بصورة ملموسة في اوساط جماعات السلام والاحتجاج المختلفة. بيد انه، وفي اعقاب التغيرات الجوهرية التي طرأت على قائمة الجبهة قبيل الانتخابات للكنيست (الضغط على تمار غوجانسكي لتستقيل لأسباب تتعلق بالنظام الداخلي، ثم استبدال دوف حنين ليحل مكانة احمد الطيبي في المكان الثالث بالقائمة) انتكست هذه العملية بصورة حادة.

فالزيادة المتوقعة او المأمولة في الصوت اليهودي انقلبت الى هبوط بنسبة ٣٥٪. الكثيرون ممن صوتوا، رغم ذلك، لقائمة الجبهة، اقدموا على ذلك فقط بعدما اقتنعوا ان الامتناع عن التصويت يضعف من فرص انتخاب دوف حنين للمكان الرابع. وتأثر البعض منهم بتعهد محمد بركة امام مجلس الجبهة (الذي نجح خلاله بركة في ادخال الطيبي الى المكان الثالث) بأنه، وبغض النظر عن نتائج الانتخابات، فان كتلة الجبهة ستحافظ على تركيبتها العربية – اليهودية. وفي حال لم يوافق احد على التخلي عن مقعده في الكنيست (ولا توجد حاليا مؤشرات على وجود ميل كهذا لدى اي من نواب الجبهة) فان كتلة الجبهة (الحزب الشيوعي الاسرائيلي) في الكنيست ستغدو وللمرة الاولى منذ العام ١٩٤٨، كتلة عربية وحسب، وبالتالي قد نشهد غيابًا شبه تام لتأييد كتلة الجبهة في اوساط الناخبين اليهود.

د. خليل ريناوي

الناخبون العرب فقدوا ثقتهم بالمؤسسة الاسرائيلية وأحزابهم والنواب العرب.

د. خليل ريناوي

أعتقد أن هذه الانتخابات لا تحمل الجديد وأوافق البروفسور سموحة على أن الموضوع الأمني كان هو المركزي في هذه الانتخابات.

هذه الانتخابات هي استمرار لتحطم المشروع الصهيوني.

إن توقيع اتفاقات أوسلو و«المصالحة التاريخية مع الشعب

الفلسطيني»، اعتبرت ذروة نجاح المشروع الصهيوني في اقامة دولة تستطيع خلق شرق أوسط جديد تكون هي في مركزه، كدولة قوية وموحّدة، ولكن ما نلمسه هو أن هذا المشروع يتحطم وينقسم الى مجموعات؛ إلى سياسة بلا ايديولوجيا، سياسة المال والاعلام.

في الدعايات الانتخابية لجميع القوائم لم نقرأ برامج انتخابية ولا أيديولوجيات، لا لدى الأحزاب الكبيرة ولا الصغيرة، فالليكود استغل الوضع الأمني الناجم عن استمرار الانتفاضة، وحركة «شينوي» كل برنامجها الانتخابي هو ضد فئة أخرى (المتدينين الأصوليين) والعضوية في الكنيست أصبحت مشروعاً اقتصادياً بالنسبة للمرشح، والطريق الى الفساد أصبحت قصيرة جداً.

نحن نشهد عملية تفكك الكتل الكبيرة، حزب العمل اليوم وسيأتي دور الليكود لاحقاً رغم فوزه الكبير، وبالذات إذا تغير الوضع الأمني، أي إذا بدأت عملية سلام بضغط من الدول الكبرى بعد الانتهاء من الحرب على العراق.

أما بالنسبة للعرب، فأعتقد أن هناك ثمانية أسباب لهبوط النسبة بين الناخبين العرب:

١ ـ عدم الثقة بمؤسسات الدولة، وبشكل خاص بعد أحداث تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠٠٠.

٢ ـ عدم الثقة بالكنيست كموقع يخدم مصالحهم.

٣ ـ خيبة أمل مما يسمى اليسار الاسرائيلي، خاصة حزب العمل.

٤ ـ رفض المشاركة بما يسمى «طقوس» الديمقراطية الاسرائيلية على ضوء الوضع السياسي والأمني وما تقوم به اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

٥ ـ توجه الجمهور الاسرائيلي الى اليمين يثير مخاوف الجمهور العربي، الذي فقد ثقته بهذا الجمهور نفسه.

٦ ـ رغم ان وسائل الاعلام تجاهلت الدعوة الى مقاطعة الانتخابات، إلا أن هذه الدعوة كان لها تأثير كبير بين الناخبين العرب، وبالطبع فإن مقاطعة الحركة الإسلامية أثرت على هبوط القائمة العربية الموحدة.

٧ ـ عدم الثقة بالأحزاب العربية نفسها، واعتقاد قطاعات واسعة من الجمهور أن هذه الأحزاب لا تساعد الناس في حل قضاياهم اليومية.

٨ ـ امتعاض الجمهور العربي من سلوك بعض النواب والمرشحين العرب، والتنقل من قائمة إلى أخرى، وسمعات عن شراء مقاعد بالأموال.

إن القائمة الوحيدة التي خرجت منتصرة في هذه الانتخابات، هي قائمة «التجمع» التي زادت قوتها من عضو كنيست واحد الى ثلاثة، الجبهة تراجعت والقائمة العربية الموحدة كانت هي الخاسرة.

فكيف حدث ذلك؟

إن عودة إلى قراءة الخارطة العامة لتصويت الجماهير العربية في اسرائيل خلال خمسين عاماً، تشير الى ثلاثة أجيال من المصوتين الذين حسموا نتائج الانتخابات:

الجيل الأول: هو جيل «المباي» من سنوات الخمسين وحتى سنوات السبعين، هذا الجيل الذي سلّم بالواقع الجديد الذي نشأ بعد العام ١٩٤٨، وبنى علاقات مع النظام عبر «مقاولي انتخابات» من قبل الحزب الحاكم، حزب المباي.

الجيل الثاني: هو جيل الجبهة، الذي تربى في مؤسسات الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية تربية قومية ووطنية وهب في سنوات السبعين والثمانين، ولكنه بدأ يضعف في سنوات التسعين.

الجيل الثالث: جيل العولمة، وهو علماني (يمثله التجمع) ويميني ـ ديني (تمثله الحركة الإسلامية)، هذا الجيل يرفض الاملاءات من أحزاب السلطة، أو أحزاب المعارضة، بما في ذلك الجبهة التي لم تطوّر أدواتها في التعامل معه، اضافة الى ذلك فإن المشاركة اليهودية العربية تحطمت في أكتوبر ٢٠٠٠، وكل مشاريع «التعايش اليهودي العربي» ضربت ضربة قاسية وتبين انها سطحية.

بالنسبة للقائمة الموحدة، فقد ضمت أناساً كل ما يهمهم هو الوصول الى مقاعد البرلمان، وهي قائمة بلا ايديولوجيا ولا خط سياسي واحد.

لقد عرف «التجمع» كيف يستغل هذا الوضع، فاستعمل الشعار المؤثر والحماسي الشبابي، والأهم من ذلك انه اتقن توظيف الاعلام، ليس المحلي فقط، بل الفضائيات العربية خاصة محطة «المستقبل» التي خصصت ساعات كثيرة للدعاية الانتخابية لصالح التجمع.

اعتقد أن نتائج هذه الانتخابات هي خسارة للجماهير العربية، وهي تؤكد أن هذه الجماهير ليست ناضجة للتعامل الصحيح مع نظام الحكم في اسرائيل.

د. حانا سفران

فقدنا الحلم والأمل

د. حانا سفران.

الحزب الأكبر هو حزب الذين امتنعوا عن التصويت. هذه قضية مركزية في نظري بالنسبة لأي مجتمع ديمقراطي. أعرف الكثيرين ممن لم يصوتوا، ببساطة قرروا عدم الذهاب للتصويت بسبب حالة اللامبالاة واليأس التي أصابتهم، ولكنني أريد هنا أن ألقي الضوء على المسألة النسوية في هذه الانتخابات، فإن نسبة النساء من بين أعضاء الكنيست هي ١٨٪، وهذه نسبة منخفضة، فمن هن النساء اللواتي يصلن الى الكنيست؟

إن نائبات مثل ياعيل ديان وتمار غوجانسكي ممن يعتقدن أن المسألة النسوية هي الأهم، مثل هؤلاء لن نجد في هذه الكنيست، بينما العضوات الأخريات مثل ليمور ليڤنات وتسيبي ليڤني، اللتين تعتبران أن الموضوع السياسي والأمني هو الأهم، مثل هؤلاء يتبوأن مراكز وزارية أيضاً.

هل للنساء صوت آخر في السياسة؟

إن النضال من أجل مساواة النساء، انحصر في العقد الأخير بين حركة «فيتسو» (حركة النساء الصهيونيات) وبين حركة نعمات (حركة النساء العاملات ق. إ).

وقد اقتصر النضال بين هاتين الحركتين على أن تمارس النساء حقوقهن في جميع مجالات الحياة مثل الرجال، وبالذات في صفوف الجيش، فهل هذه هي المساواة؟ إن المساواة في الجيش تعني اضافة نوع آخر من الرجال، أي النساء، للخدمة العسكرية.

لقد فقدنا الحلم والأمل بأن نحقق أهدافاً جديدة. اليوم فقط من يملك المال الكبير يستطيع الدخول إلى عالم السياسة. أنا فقدت الاحساس بأنني أعيش في دولة ديمقراطية، في اسرائيل لا توجد ديمقراطية. لا يمكن التفكير بالديمقراطية ما دام يعيش في منطقتنا (اسرائيل وفلسطين) ستة ملايين انسان لا يمارسون حق الانتخاب والتصويت.

إن الانتقال من حزب فئوي الى حزب فئوي آخر واستعمال العنف الكلامي في الحملة الانتخابية كل ذلك يؤدي الى عملية تاريخية قد تكون نتيجتها اختفاء حزب العمل عن الحلبة السياسية.

كذلك إن فشل الجبهة الديمقراطية (حداش) في ايصال امرأة الى الكنيست هو أمر مخيب للأمل، من الضروري التفكير بشكل آخر واعطاء جمهور آخر ادارة شؤون الدولة؛ جمهور النساء.